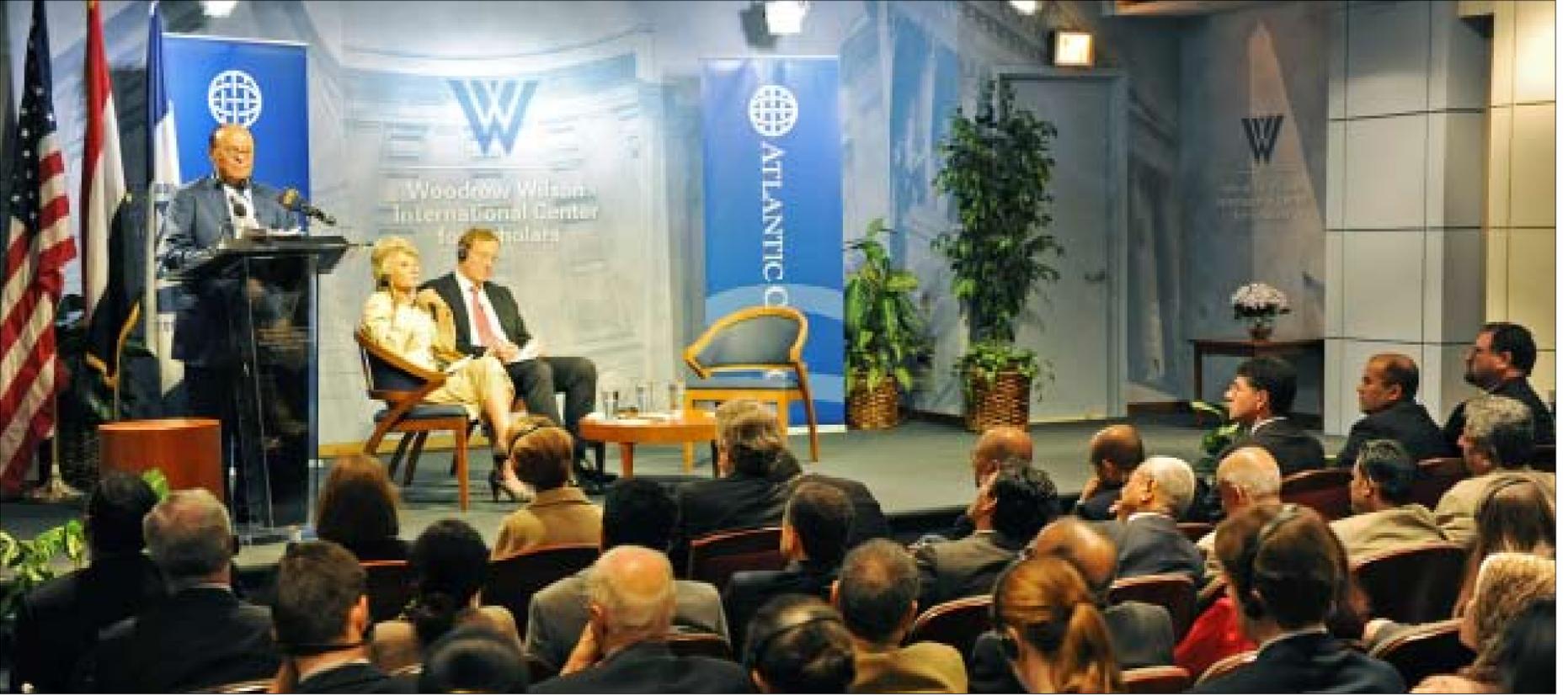




ألقى محاضرة قيمة في مركز ودرو ويلسون الدولي بواشنطن

رئيس الجمهورية : اليمن ما تزال بحاجة إلى مواصلة الدعم السياسي والاقتصادي

استقرار وأمن ووحدة اليمن مصلحة إقليمية ودولية



الأشقاء والأصدقاء كان لهم دور كبير في تجنيب اليمن حربا طاحنة

مؤتمر الحوار سيرسم معالم المستقبل المزدهر لليمن الجديد

تواجهنا جملة من التحديات أهمها ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى دخل الفرد

مشروع قانون العدالة الانتقالية سيسهم في إنهاء النزاعات والاحقاد والثارات

أي اضطراب للأوضاع في اليمن ستكون له انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة والعالم

البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي مهددة بذلك خطوط الملاحة الدولية والمصالح الغربية في المنطقة.

وتابع الأخ الرئيس حديثه قائلا: الجمهورية اليمنية كانت وما تزال من أكثر الدول تضرا من الإرهاب وعملت على إعداد استراتيجية واضحة في هذا الجانب بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء في سبيل مكافحة الإرهاب وتنطلق إلى وقوف الأصدقاء إلى جانبنا من أجل التغلب على تحديات التنمية ومكافحة الفقر وإيجاد فرص العمل للشباب باعتبار أن ذلك سيعزز من جهود مكافحة الإرهاب الذي ينمو ويتكاثر في منارات الفقر والبطالة. مشيرًا إلى أن دعم اليمن سينعكس بشكل إيجابي على أمن المنطقة ككل بحكم الارتباط الوثيق بين أمن اليمن وأمن المنطقة كون الإرهاب خطراً.

وأكد الأخ الرئيس أن الإرهاب يشكل خطراً لا يهدد دولة يعينها فحسب بل يهدد المجتمع الدولي ويهدد جميع الدول على حد سواء الأمر الذي يستوجب ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الإرهاب وحل الإشكاليات والتحديات التي تعطل مناخاً للإرهاب والأفكار المتطرفة. مشدداً على ضرورة تكاتف الجهود على المستوى المحلي والدولي لمواجهة الإرهاب الذي أصبح يفرض نفسه كافة تهدد الجميع باعتبار ذلك ضرورة حتمية لما من شأنه حماية الأرواح والممتلكات وحفظ التجمعات والوقوف معاً في صد كل ما يهدد الأمن والسلام العالمي بمفاهيمها الجديدة.

وتناول الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي في المحاضرة الوضع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية. مشيرًا إلى أن اليمن يواجه ثلاثة تحديات معاً تتشمل أزمة سياسية وأزمة اقتصادية وأزمة أمنية. ولهذا فإن المبادرة الخليجية أوجدت الحل في الجانب السياسي الذي يعتبر ضمن المرحلة الأولى. وبين الأخ الرئيس أن المبادرة الخليجية تضمنت مرحلتين الأولى تمثلت في تشكيل حكومة توافقية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة مناصفة برئاسة المعارضة، تلا ذلك إجراء انتخابات مبكرة خلال تسعين يوماً في ظرف صعب جداً، حيث كانت العاصمة صنعاء مقسمة إلى ثلاثة أقسام وكان إطلاق النار مستمرا ليلاً ونهاراً والطرقات مقطوعة والنقط والمشتقات النفطية غير موجودة والمستشفيات لا تستطيع أن تعمل بسبب انقطاع الكهرباء الرئيسية، وانعدام الديزل لتشغيل الكهرباء الاحتياطية. مذكراً بأن هناك عدداً كبيراً من المرضى فارتقوا الحياة نتيجة لذلك الوضع خاصة الذين كانوا يعانون من أمراض الكلى وكان معظمهم تغير الدم وآخرون توفوا أثناء العمليات الجراحية، كون الوضع كان معقداً جداً. وقال: ورغم ذلك كان هناك 95 في المائة من الشعب اليمني القوي السياسية وتناقش على طاوله مستديرة كل القضايا اليمنية ومن ثم تجري تعديلات دستورية وبعد التعديلات الدستورية يجري استفتاء على الدستور ويختار الشعب اليمني الطرق والأساليب التي يمكن أن تخرجه من الوضع الراهن إلى المستقبل الذي من شأنه أن يحفظ أمن واستقرار ووحدة اليمن، استناداً إلى المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن 2014 و 2051.

واختتم الأخ الرئيس الجمهورية محاضرتة بالقول: نحن في اليمن أغلبية الشعب اليمني موافقة على هذه المبادرة وعلى آلياتها التنفيذية والتي ستحافظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن ولكي توصلنا إلى الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة والحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية، ولكي لا يوجد بعد هذه المبادرة مظلوم أكان من الشمال أو من الشرق أو من الجنوب أو من الغرب.

الحكومية والمدارس حيث تم تدمير ثمانية وثمانين مدرسة حكومية، بينما استشهد ثلاثمائة وثلاثون شخصاً وجرح ثلاثة آلاف ومائة وثلاثة وخمسون ضابطاً وجنيداً آخرين من أبناء القوات المسلحة والأمن. في حين بلغ عدد الشهداء من المواطنين الأبرياء ما يزيد عن مائتين وتسعة وأربعين شهيداً بجانب ثلاثمائة وأثنين وعشرين سقطوا جرحى من المواطنين.

وأستعرض الأخ الرئيس جهود اليمن في مكافحة الإرهاب. مشيرًا إلى أن اليمن نتجت مجموعة من السياسات والإجراءات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والتشريعية والإدارية والثقافية والفكرية لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

وأوضح أنه في الجانب التشريعي تم إصدار قوانين ذات صلة بمكافحة الإرهاب والجانب الأمني، كما تم تنفيذ عمليات استباقية ضد العناصر الإرهابية للقضاء عليها و تم التخلص من نحو ثلثمائة وأربعة وأربعين إرهابياً خلال الفترة من مايو 2011 وحتى سبتمبر 2012م، فضلاً عن كشف عشرين ضابطاً إرهابياً. وقال: في جانب هذه الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الحكومة كان للجانب الشعبي دور بارز في مساندة القوات النظامية في مواجهة عناصر القاعدة، من خلال الإبلاغ بالمعلومات عن مناطق تواجد العناصر الإرهابية وكذا مشاركتها أثناء المواجهات مع القاعدة الأمر الذي دفع للتطبيق إلى استهداف المواطنين من أبناء تلك المناطق ومن خلال وضع العوالت المناسبة وعمليات القنص.

وفيما يتعلق بالتحديات والصعوبات في مواجهة الإرهاب أشار الأخ رئيس الجمهورية إلى أن الجمهورية اليمنية تواجه جملة من التحديات في مقدمتها ارتفاع نسبة البطالة وتدني حد في مستوى دخل الفرد، مبيناً بأن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين العاطلين عن العمل. وقال: هناك ستة ملايين من الشباب العاطلين عن العمل الذين أعوامهم أكبر من 15 سنة وأقل من 28 سنة، وهذا يشكل مشكلة، كما أن هناك أكثر من 600 ألف من الجامعيين الذين تخرجوا قبل عشر سنوات ولم يجدوا العمل. موضحاً في ذات الوقت أن نحو 70 بالمائة من سكان اليمن هم ما دون سن الـ 35 سنة.

وكشف الأخ رئيس الجمهورية في محاضرتة عن تدخلات خارجية معادية في الشأن اليمني.

وأردف: ونحن هذه التدخلات الإقليمية المعادية التي توجه اليمن حالياً، والتدخلات والأنشطة الإيرانية الموجهة ضد بلادنا في إطار تنامي النشاط الإيراني في المنطقة ومحاولة فرض نفسها بقوة حيث تسعى إلى تعويض خسارتها الإستراتيجية مع تزايد مؤشرات قرب انهيار النظام في سوريا ومحاولة تعويض تلك الخسارة في اليمن انطلاقاً من أهمية موقعها الإستراتيجي ووقعها ما بين تجمعين سكانيين أحدهما غني بالنفط وهي دول الخليج والآخر فقير ويتمثل بدول القرن الأفريقي.

وقد تمثلت هذه الأنشطة في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية المسلحة وتجنيد شبكات تجسسية، حيث تم الكشف عن خمس شبكات تجسسية تعمل لصالح إيران وتم إحداثها سابقاً في القضاء ومؤخراً تم الكشف عن شبكة سادسة فضلاً عن الدعم القوي للحراك المسلح حيث تقدم الدعم الإعلامي والعسكري والإستخباراتي والمالي لقوى الحراك المسلح في داخل جنوب اليمن وفي الخارج.

ومضى قائلاً: كما قامت إيران مؤخراً بتوسيع رقعة أهدافها في بلادنا وحاولت استقطاب الإعلاميين والمسلحة وتجنيد شبكات تجسسية، كما حاولت إغواء التسوية السياسية في اليمن والتي تمت وفقاً للمبادرة الخليجية واعتبرت معادية سعودية أمريكية. موضحاً أن إيران هفتت من وراء كل ذلك إيجاد حالة من الفوضى والعنف وحادثة فراغ أمني وسياسي في اليمن لكي تستفيد من الأوضاع المضطربة في هذا البلد لتتميز إجندها في المنطقة وسعيها نحو جعل اليمن نقطة انطلاق لممارسة دورها الإقليمي واستهداف دول الخليج العربي بما يتماشى مع أطماعها الإقليمية والتوسعية ومساعدتها لزيادة نفوذها في منطقة

الانتقال السلمي للسلطة بعيداً عن الدمار والدماء. مشيداً في ذات الصد بالجهود التي بذلها المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر وما قام به من الدور كبيرة في سبيل المساعدة على تنفيذ المبادرة الخليجية والبيتها.

وأكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن اليمن استكمل تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة، حيث تم تشكيل حكومة وفاق وطني ونقل السلطة سلمياً عبر الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت بنجاح وانتخب رئيس جديد لليمن بدعم شعبي كبير وغير مسبوق. وقال: لقد عبر اليمنيون من خلال الانتخابات عن رغبتهم في تغليب الحل السياسي وانشغال أي توجهات أو سعاسي نحو الحرب الأهلية.

وأضاف: وبذلك فإن الشعب اليمني قد صوت خلال هذه الانتخابات بنعم للامن والاستقرار والوحدة والانتقال إلى الدولة المدنية الحديثة التي يسودها النظام والقانون والعدالة، وهو ما يمكننا من دخول المرحلة الثانية من المرحلة الإنتقالية والمضي في استكمال ما تبقى من الحل السياسي وأخراج اليمن من عنق الزجاجة وبصالحها إلى بر الأمان.

وأوضح الأخ الرئيس أن الحكومة بصدد اقرار مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي سيسهم في إنهاء النزاعات والاحقاد والثارات.

وأردف: ورغم ذلك ما تزال اليمن بحاجة إلى مواصلة الدعم السياسي والاقتصادي الذي سوف يكون له أثر كبير في استكمال تنفيذ بقية بنود المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية، وهذا ما يتطلع إليه الشعب اليمني ويريد أن يراه خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يجري الإعداد والتضير له حالياً تمهيداً

لتابع: إن مؤتمر الحوار الوطني الشامل سيرسم معالم المستقبل المزدهر لليمن الجديد المتمركز على مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وانتعاج الحكم الرشيد من خلال اصلاح الادارة والقضاء على الفساد والتفرغ للتنمية.

ومضى الأخ رئيس الجمهورية قائلاً: لقد عقدنا العزم على المضي باليمن إلى ما يتطلع إليه شعبه من الاستقرار والامن والرفاهة التي ستعكس حتماً على امن واستقرار المنطقة والعالم. وقال: إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجمهورية اليمنية فقد تعرضت منذ بداية هذا القرن لآفة الإرهاب التي هي ظاهرة عالمية تعاني منها الكثير من الدول والشعوب.

وأوضح أن الجمهورية اليمنية كانت من أوائل المتضررة من هذه الظاهرة المعينة وكانت سبابة في حرها على الإرهاب انطلاقاً من عقيدة سياسية وأمنية راسخة مفادها أن الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا وطن وتهدد امن وسلامة المجتمع اليمني بل والامن الإقليمي والدولي.

وأردف قائلاً: ولذلك ينبغي تصافر كافة الجهود الإقليمية والدولية في إطار الشراكة الدولية للحرب على الإرهاب. مبيناً أنه وفي هذا في الأطار عملت الجمهورية اليمنية على تعزيز التعاون والتنسيق مع شركائها الإقليميين والدوليين في مجالات تبادل المعلومات حول الأنشطة والتحديات الإرهابية وطرق مواجهتها وتبادل المطوليين أمنياً بجانب عقد اللقاءات الثنائية مع الخبراء والمسؤولين المختصين في تلك الدول.

وأكد الأخ رئيس الجمهورية أن العقيدة التي تبنتها الحكومة اليمنية لمواجهة الإرهاب تأتي في إطار فهم حقيقي لخطر هذه الظاهرة التي عانت اليمن وما زالت تعاني من آثارها. وقال: لقد تعرض اليمن لخسائر كبيرة جراء الأعمال الإرهابية، خسائر بشرية ومادية حيث تضرر العديد من المنشآت العامة والخاصة وانخفضت العائدات السياحية، بالإضافة إلى أن الأعمال الإرهابية تسببت في نزوح وتشريد مائة وخمسين ألفاً من أبناء محافظة أبين إلى المحافظات المجاورة وتمثلت أولوة أبناء كبيرة.

ومضى قائلاً: وخلال الفترة من مايو 2011 وحتى سبتمبر من العام 2012 الحقت العمليات الإرهابية دماراً كبيراً بالبنية التحتية والمساكن والمباني

وعبر الأخ الرئيس في مستهل المحاضرة عن سعادته ببقاء الباحثين في مركز ودرو ويلسون للدراسات الأجنبية والقاء محاضرة في هذا المركز لتسليط الضوء على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الجمهورية اليمنية. وقال: كما تعلمون تحتل الجمهورية اليمنية موقعاً جغرافياً هاماً ومميزاً في اقصى جنوب الجزيرة العربية وتطل على البحر الأحمر غرباً وعلى خليج عدن والبحر العربي جنوباً.

وأضاف: وبحكم هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام تشرف اليمن على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم لكونه يربط بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، كما أنه يعطل على هذا الموقع الجغرافي المميز ميناء عدن الشهير الذي يعد ثلاثة أميال بحرية فقط عن الخط الدولي فضلاً عن وجود موانئ يمنية أخرى تقع على امتداد الساحل الجنوبي الذي يبلغ طوله حوالي ألف وتسعمائة وستة كيلو مترات.

واستطرد الأخ الرئيس قائلاً: وإذا كانت الحركة الملاحية الدولية في هذا الخط قد تأثرت وما تزال بأعمال القرصنة التي نتجت عن الحرب الأهلية الطويلة في الصومال يمكننا تخيل الوضع الكارثي للحركة الملاحية الدولية في حالة انزلقت اليمن إلى حرب أهلية خاصة في ظل وجود الخلايا الإرهابية، كما حدث خلال السنة والنصف الماضية، فقد استغلت القاعدة اختلال الوضع الأمني وحاولت السيطرة على بعض المحافظات اليمنية ومنها محافظتا أبين وشبوة واللتان تشرافان بشواطئهما على خليج عدن والبحر العربي.

وتابع: وعقب الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في 21 فبراير الماضي وجدت الإدارة السياسية والقرار السياسي اليمني وتم انشغال محافظات تلك العناصر الإرهابية والتعامل معها بحزم وقوة وتم تطهير المحافظتين من الإرهاب في فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر، الأمر الذي جسد أن اليمن شريك فاعل مع المجتمع الدولي في محاربة ظاهرة الإرهاب.

وأردف الأخ رئيس الجمهورية قائلاً: لكل هذه الاعتبارات يمكن القول أن استقرار وأمن ووحدة اليمن ليس مصلحة يمنية فحسب وإنما هي مصلحة إقليمية ودولية وسيكون لأي اضطراب للأوضاع في هذا البلد انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة بل والعالم أجمع، نظراً للأسباب الواردة في ما ذكرته سابقاً للوضع الجيوسياسي بالنسبة لليمن.

وتطرق إلى الوضع السياسي في اليمن. موضحاً أنه بعد تحقيق الوحدة بين شعطي اليمن في 22 مايو عام 1990 استطاعت اليمن السير بخطوات ثابتة تجاه ترسيخ الديمقراطية والتعددية غير أنه رافق ذلك أخطاء ارتكبت أبرزها في سوء الإدارة والفساد وهو ما أدى في النهاية إلى قيام الاحتجاجات في بداية عام 2011 والمطالبة بالتغيير خاصة بعد هبوب رياح التغيير على المنطقة فيما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي".

وقال الأخ الرئيس: ورغم التأثيرات السياسية المختلفة التي تصل إلى حد التناقض على البنية القبلية للمجتمع اليمني وانتشار السلاح بين المواطنين إلا أن منطق العقل والحكمة ساد في الأخير حتى تم الانتقال السلمي للسلطة كخطوة أولى نحو تحقيق أمن والطمأنينة للشعب اليمني في التغيير والإصلاح. وأضاف: وقد كان للأشقاء والأصدقاء دور كبير في تجنيب اليمن الحرب الأهلية الطاحنة من خلال الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لإعداد ورعاية المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2011 في العاصمة السعودية الرياض والتي نزعزت قبيل الصراع وحقت حلاً سياسياً ساعد على